



من أجل مستقبلٍ خالٍ من المواد السامة

وجهات نظر سريعة لمؤتمرات الأطراف لمعاهدات ستوكهولم وبازل وروتردام في عام 2022

فيما يلي بيان موجز لوجهات نظر الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) بشأن القضايا التي ستم دعوة مؤتمرات الأطراف لتناولها.

معاهدة ستوكهولم

إدراج ملوثات عضوية ثابتة جديدة

قررت لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة بأنه من الأرجح أن يؤدي حمض البيروفلوروهيكسانسلفونيك (PFHxS)، وبسبب انتقاله البيئي بعيد المدى، إلى تأثيرات خطيرة جسيمة على صحة الإنسان والبيئة، مما يقتضي عملاً على المستوى العالمي.

يجب إدراج PFHxS في الملحق (أ) ليتم القضاء عليه على المستوى العالمي دون أي إعفاءات، وفقاً لتوصيات لجنة استعراض الملوثات العضوية الثابتة. إضافة إلى ذلك، يجب أن يوصي مؤتمر الأطراف بتجنب كافة المواد الألكيلية المشبعة بالفلور (PFAS) كبديل عن PFHxS.

- يعتبر PFHxS بديلاً مؤسفاً لحمض بيرفلوروأوكتان السلفونيك (PFOS) ويجري استخدامه في المنتجات الاستهلاكية، ورغوة إطفاء الحرائق، وتصفيح المعادن، والمنسوجات، والجلود والأثاث المنزلي، ومواد التلميع ومواد التنظيف/الغسيل، والطلاء، والتشريب/العزل، وتصنيع الأجهزة الإلكترونية وأشباه الموصلات.

- من الناحية التقنية، هناك بدائل مجدية من حيث التكلفة بالنسبة لتلك الاستخدامات، بما في ذلك المواد المفلورة وغير المفلورة، فضلاً عن البدائل غير الكيميائية.

- يجب تناول المواد الألكيلية المشبعة بالفلور (PFAS) كصنف واحد من المواد لأنها تتشارك بخصائص سمية وأضرار مؤذية متشابهة ولا يجب استخدامها كبديل. تتزايد مستويات المواد المفلورة مثل PFNA وPFDA وPFuDA في النساء من الإنويت في القطب الشمالي، مما يشير إلى تزايد استخدامها. تمتلك تلك البدائل المؤسسة تأثيرات سلبية على البيئة وصحة الإنسان والاقتصاد الاجتماعي وذلك بسبب سميتها وثباتها وقدرتها على الانتقال.

- تعتبر تكلفة معالجة المواقع الملوثة عالية، ويشمل ذلك المواقع الحالية والسابقة لتصنيع الرغوة المكافحة للحرائق ومواقع التدريب المرتبطة بذلك، والمطارات، ومكببات النفايات الخاصة بالنفايات الصناعية والنفايات الخطرة، كما تعد التكلفة عالية أيضاً بالنسبة إلى إزالة المواد الألكيلية المشبعة بالفلور (PFAS)، بما في ذلك PFHxS، من مياه الشرب والمصادر المائية الأخرى.



القواعد الإجرائية لمؤتمر الأطراف

- يجب أن تدعم الأطراف التشغيل الفعّال للمعاهدة من خلال إزالة الاقواس في القاعدة 45.1 بهدف السماح بإجراء انتخابات بعد استنفاد كافة الجهود المبذولة للوصول إلى توافق. حيث سيساعد ذلك على تفادي الوصول إلى طريق مسدود بسبب طرف واحد أو عدة أطراف.

الإعفاءات

- البارافينات المكلورة قصيرة السلسلة (SCCPs): لم يتم تسجيل طلب من أي طرف من الأطراف فيما يخص الإعفاءات المحددة في الإنتاج والاستخدام على موقع المعاهدة.

- الإيثر عشاري البروم ثنائي الفينيل (DecaBDE): سجلت بعض الأطراف طلبات للإنتاج والاستخدام مرتبطة بأربعة أنواع من الإعفاءات المحددة، وجرى إدراجها على موقع المعاهدة. حيث يتوجب على الأطراف التي سجلت طلباً فيما يخص DecaBDE أن ترسل معلومات إضافية إلى الأمانة العامة لتوضيح حاجتها لتلك الإعفاءات وذلك قبل 31 آب/أغسطس من عام 2022، بما في ذلك معلومات حول الإنتاج، والاستخدامات، وفعالية وكفاءة تدابير التحكم الممكنة، ومعلومات حول توفر البدائل وملاءمتها

وتطبيقها، ووضع قدرات التحكم والرصد، وأي إجراءات تحكم تم اتخاذها على المستوى الوطني أو الإقليمي.

ثنائي كلورو ثنائي فينيل ثلاثي كلورو الإيثان (DDT)

- نظراً لأن المشهد العالمي الخاص بمكافحة ناقلات الأمراض وظروف اتخاذ القرارات المرتبطة باستخدام الـ DDT قد تغيرت مؤخراً، فإن لجنة خبراء DDT توصي مؤتمر الأطراف باتخاذ خطوات إضافية نحو سحب تدريجي مركز لـ DDT. وبما أن المعاهدة لم تقلل بعد من DDT أو تقضي عليه بشكل فعال، فإن الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات تدعم اتخاذ إجراءات صارمة وفعالة للانتقال سريعاً نحو القضاء على DDT على المستوى العالمي والاستعاضة عنه بوسائل معالجة شاملة وآمنة.
- يتوجب على الأطراف الثمانية عشر المسجلة حالياً في سجل TDD للأغراض المقبولة أن تراجع احتياجاتها فيما يخص استخدام DDT وأن تقدم إشعاراً منقحاً. كما يُفضل أن توقف استخدام DDT والانسحاب من القائمة بحلول نهاية عام 2022.
- يجب التأسيس لعملية ما بين الدورات خاصة بالأطراف التي ستكون مدرجة في سجل DDT بحلول 1 كانون الثاني/يناير من عام 2023، وذلك من أجل وضع خطة للتخلص التدريجي على نحو سريع.
- يجب أن يقرر مؤتمر الأطراف عدم السماح بالتقدم بطلبات جديدة فيما يخص استخدام DDT لأغراض مقبولة اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير من عام 2023.
- يجب أن يعزز برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأساليب القائمة على عدم الاحتراق لتدمير DDT وأن يتم استخدام تلك الأساليب لتدمير المخزونات المتبقية.

مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور (PCBs)

- اتفقت الأطراف على أن يتم سحب مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور تدريجياً بحلول عام 2025، وأن يتم تدمير مخزونات والمعدات الملوثة بها بحلول عام 2028. ولكن لا يسير أي من تلك الأهداف على المسار الصحيح لتحقيق ذلك.
- في الوقت الراهن، جرى تدمير حوالي 17 إلى 20 بالمائة من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور على المستوى العالمي، ولا يزال هناك ثلاثة عشر إلى أربعة عشر طناً بحاجة إلى التدمير بشكل سليم بيئياً أو التحويل بشكل غير قابل للعكس.
- وبالتالي، يجب أن تكون استراتيجية الأطراف التي تمت صياغتها لمؤتمر الأطراف الحادي عشر بهدف تحقيق تلك الأهداف الاستراتيجية طموحة

وتتضمن كافة العناصر المطلوبة لتحقيق تلك الأهداف، بما في ذلك التركيز على تقنيات التدمير القائمة على عدم الاحتراق.

الإيثر ثنائي الفينيل المبروم BDE (رباعي وخماسي وسداسي BDE)

- يُظهر تقييم التقدم الذي أحرزته الأطراف بشأن القضاء على الإيثر متعدد البروم ثنائي الفينيل (PBDE) الموجود في المواد ما يلي
- قام خمسة وستون طرفاً فقط بالإبلاغ عن منع الإنتاج والاستخدام المتعمدين لمركبات ثنائي الفينيل متعدد البروم ثنائي الفينيل و/أو اتخاذ التدابير القانونية والإدارية الضرورية للقضاء على الانبعاثات الناجمة عن ذلك.
- يشير جرد الملوثات العضوية الثابتة من مركبات الإيثر ثنائي الفينيل المبروم في البلدان النامية إلى وجود كميات ضخمة منه قيد الاستخدام وكميات أخرى ضمن المخزونات، كما يشير إلى وجود كميات كبيرة ضمن مجاري النفايات.
- ما لم تتم إزالة الملوثات العضوية الثابتة من مركبات الإيثر ثنائي الفينيل المبروم بشكل فعال من مجاري إعادة التدوير، فمن الممكن أن تؤدي المعدلات المتزايدة لإعادة التدوير إلى تدفق مستمر لتلك المركبات ضمن مواد جديدة مثل الألعاب وأدوات المطبخ. وقد تبين بالفعل بأن إعادة التدوير السامة تلك تؤدي إلى تعرض خطير لدى الأطفال وغيرهم من المجموعات السكانية المستضعفة.

إرشادات بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية

- بغية تحقيق غرضها في تقديم المشورة بشأن التقليل من التأثيرات على البيئة وصحة الإنسان الناجمة عن الملوثات العضوية الثابتة المدرجة، فإن هناك حاجة لمزيد من العمل لتضمين التكنولوجيات القائمة على عدم الاحتراق لتدمير النفايات الملوثة بملوثات عضوية ثابتة، عوضاً عن التركيز الحالي على الإحراق أو التخلص منها بواسطة الأفران الاسمنتية.

الامتثال

- تطلب المادة 17 من مؤتمر الأطراف أن يقوم بوضع نظام للامتثال "بأسرع وقت ممكن عملياً". يجب أن ينجز مؤتمر الأطراف العاشر الاتفاقية ويمثل متطلبات المادة 17 من خلال الموافقة على إجراءات وآليات تحديد مشاكل عدم الامتثال وحلها. حيث يقوّض عدم الامتثال إلى متطلبات المعاهدة، بما في ذلك عدم الامتثال إلى متطلبات الإبلاغ، قدرة المعاهدة على تحقيق أهدافها.
- ستساعد آليات عدم الامتثال في تحديد الاحتياجات التقنية والمالية ذات الأولوية ويجب أن تأخذ في عين الاعتبار كافة الالتزامات الواردة في المعاهدة. حيث تعد آلية الامتثال أداة لتقييم فعالية تطبيق المعاهدة وكشف المشاكل ومساعدة البلدان في الوقت المناسب وبأسلوب فعال.

تمتلك الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات تاريخاً يمتد إلى خمسة وعشرين عاماً من المساهمة في تطوير الاتفاقيات العالمية بغية حماية الصحة العامة والبيئة. حيث يتوضع أعضاؤنا المنتشرون في مائة وخمسة وعشرين بلداً على نحو فريد يسمح لهم بالاستفادة من خبراتنا وخبرتنا التقنية ونزاهتنا العلمية من أجل التأثير إيجاباً في الدفع نحو معاهدة هادفة لإنهاء المخاطر الصحية التي تشكلها المواد البلاستيكية السامة.

- تمتلك معاهدة بازل آلية امتثال تقدم نموذجاً مفيداً لمعاهدة ستوكهولم، بما في ذلك مجموعة من المحفزات.

خط التطبيق والإبلاغ وفقاً للمادة 15

- تشترط المعاهدة على الأطراف أن يقوموا بتقديم تخطط تطبيق وطنية وتحديثها، بما في ذلك عندما يتم إدراج ملوثات عضوية ثابتة جديدة. ومع ذلك، لم تتقدم العديد من الأطراف بخطة تطبيق وطنية بشأن الملوثات العضوية الثابتة التسع التي تم إدراجها في عام 2009. وبالنسبة لمعظم البلدان، كان من المقرر تقديم التحديثات بحلول 26 آب/أغسطس من عام 2012. وقد قُدِّم عدد أقل من ذلك من البلدان بتحديثات لخطة التطبيق الوطنية الخاصة بها بشأن الملوثات العضوية الثابتة المدرجة في الأعوام 2011 و2013 و2015 و2017 و2019. يجب إنجاز ذلك بأسرع وقت ممكن. كما يلقي ذلك الضوء على الحاجة الملحة لمؤتمر الأطراف بأن يقوم بتبني آلية للامتثال.
- يجب أن تعزز الأطراف الاستشارات متعددة أصحاب المصلحة وذلك في تصميم خطط التطبيق الوطنية وتنفيذها بغية تمكين عملية عامة فعالة وشاملة ودورية تهدف إلى الامتثال بالمادتين السابعة والعاشر. يجب بذل جهود محددة لضمان المشاركة النشطة للمجموعات النسائية والمجموعات التي تعمل في صحة الأطفال ومجموعات المجتمع المدنية غير الربحية.
- يجب تعديل الإرشادات بشأن تعديل خطط التطبيق الوطنية بحيث تتضمن تعليمات حول تطوير عمليات الجرد والتقييم الخاصة بمركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور وكذلك تلك الخاصة بالملوثات العضوية الثابتة التي تم إدراجها في مؤتمر الأطراف العاشر.
- يجب أن تمثل الأطراف بالإبلاغ الوطني كما هو مطلوب في المادة 15. فوفقاً للموقع الإلكتروني للمعاهدة، فإن واحد وخمسين بالمائة من الأطراف قد قَدِّمَت تقارير للدورة الثالثة التي كانت مقررة في آب/أغسطس من عام 2014، بينما قَدِّم واحد وأربعون بالمائة منهم تقارير للدورة الرابعة التي كانت مقررة في آب/أغسطس من عام 2018. يجب أن يضع مؤتمر الأطراف هدفاً نصب عينيه يتمثل بإبلاغ تصل نسبته إلى مائة بالمائة للدورة الخامسة المقررة في 31 آب/أغسطس من عام 2022.

الموارد المالية والآليات

- يبلغ التمويل اللازم لتطبيق معاهدة ستوكهولم للفترة الممتدة بين عام 2022 إلى 2026 حوالي 4.93 مليار دولار أمريكي. وقد ورد بأن دفعة مرفق البيئة العالمي في دورته الثامنة ستضمن 406 مليون مخصصة لمعاهدة ستوكهولم للفترة 2022-2026 (أي أقل من عشرة بالمائة من الاحتياجات المقدرة).
- لقد حددت معاهدة ستوكهولم عام 2028 كموعِد مقرر لتدمير كافة مخزونات ثنائي الفينيل متعدد الكلور. ومن المقدر أن يتطلب ذلك حوالي 2.39 مليار دولار أمريكي.
- من المرجح أن تكون التقديرات الخاصة بالتمويل المطلوب لتدمير مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور بين عامي 2022 و2026 أقل من الحاجة الفعلية، مع ملاحظة، على سبيل المثال، أوجه عدم اليقين التي أبرزها تقرير التقييم بشأن الكميات المتبقية من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور التي يتوجب تدميرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك عدة ملوثات عضوية ثابتة في طريقها لأن تصبح مدرجة في المعاهدة.

- يجب استكشاف أدوات اقتصادية جديدة لاسترداد التكاليف من الشركات التي تنتج ملوثات عضوية ثابتة و/أو من البلدان التي تتخذها تلك الشركات كمقر لها وذلك من أجل تفعيل مبدأ ريو السادس عشر: الملوث هو من يدفع. حيث هناك العديد من الملوثات العضوية الثابتة، التي قام عدد صغير نسبياً من الشركات بتحميل تكاليف ضخمة على عاتق الحكومات والجمهور العام وينبغي استرداد تلك التكاليف.

- يجب أن يقوم مؤتمر الأطراف بدعوة المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص للنظر في أهمية دور مساهمات المنظمات غير الحكومية التي تعنى في الشأن العام في تطبيق المعاهدة وتعزيز مؤسساتها بحيث يجري تخصيص بعض التمويل لأنشطة المنظمات غير الحكومية بما يتماشى مع أهداف البرنامج.

تقييم الفعالية والرصد على المستوى العالمي

- يعد غياب التحديثات بشأن الإبلاغ الوطني وخطط التطبيق الوطنية عقبات كبيرة في وجه تقييم الفعالية.
- حيث تشير تقارير الرصد على المستوى الإقليمي أنه لا تزال هناك فجوات كبيرة في البيانات وافتقار لقدرات الرصد في العديد من الأقاليم.
- هناك بعض التقارير التي تبين حصول انخفاض في مستويات عدد من الملوثات العضوية الثابتة، بما في ذلك حمض بيرفلوروأوكتان السلفونيك PFOS وحمض بيرفلوروأوكتانويك PFOA (المناطق الغربية في أوروبا الشرقية والبحيرات في الصين واليابان) بينما انخفضت ديوكسينات وأشباه ديوكسينات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور في حليب الإرضاع في اليابان.
- كما لوحظ وجود زيادة واضحة في سداسي كلورو البوتادين (HCBD) في العينات وبعض المواقع الأساسية في اليابان منذ عام 2017.
- قَدِّمَت أوروبا الغربية بيانات محدودة بشأن الملوثات العضوية الثابتة الجديدة في حليب الإرضاع، بينما لا تزال مستويات مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور تفوق المستويات الصحية في المصفوفات البشرية.
- بسبب الإنتاج الضخم للملوثات العضوية الثابتة واستخدامها وانبعاثها، فقد تضررت صحة ورفاهية السكان الأصليين في القطب الشمالي بنسب أكبر مقارنة بغيرهم من المجموعات السكانية. يتوجب على البلدان أن تتخذ إجراءات صارمة وسريعة لحماية صحة السكان الأصليين ورفاهيتهم، وأراضيهم ومناطقهم، وكذلك الأمر لكافة السكان على المستوى العالمي. ينبغي أن يكون للسكان الأصليين الحق في المشاركة الكاملة بصفة أعضاء في لجان الخبراء في معاهدة ستوكهولم بغية تقديم مدخلات بشأن خطط الرصد على المستوى العالمي وتقييم الفعالية.

يجب أن يتضمن برنامج الرصد على المستوى العالمي ما يلي:

- الأغذية التقليدية للسكان الأصليين في القطب الشمالي وفي كافة أنحاء العالم، بما في ذلك الأسماك والثدييات البحرية.
- الملوثات العضوية الثابتة في أغذية السوق الأساسية التي تعد مهمة في النظام الغذائي في الأقاليم في كافة أرجاء العالم.
- الملوثات العضوية الثابتة في المواد البلاستيكية الميكروية التي يتم جمعها حول العالم، بما في ذلك ضمن المناطق النائية.

دخول حظر المعاهدة حيّز التنفيذ

- يجب على كافة الأطراف التي لم تفعل بعد أن تصادق على تعديل الحظر في معاهدة بازل ودون أي تأخير وأن تطبق تعديل الحظر في معاهدة بازل، بحيث يُمنع تصدير أي نفايات خطرة إلى البلدان غير المنتسبة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

إرشادات تقنية عامة بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات المكونة من ملوثات عضوية ثابتة أو المحتوية لها أو الملوثة بها

- يجب إدارة النفايات الملوثة بملوثات عضوية ثابتة "...بطريقة تحمي صحة الإنسان والبيئة" وفقاً للمادة 6 في معاهدة ستوكهولم.
- تحدد مستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة لكل مادة ملوثة من الملوثات العضوية الثابتة المدرجة في معاهدة ستوكهولم التركيز الذي ينبغي عنده تدمير النفايات الملوثة أو تحويلها بشكل غير قابل للعكس (أي المستوى الذي تعد النفايات فيه نفايات خطرة). ويعني ذلك، أن المستويات العالية ستؤدي إلى دخول مزيد من النفايات الملوثة إلى مجرى النفايات الخطرة، في حين ستطلب المستويات المنخفضة أن تتم معالجة مزيد من النفايات على أنها نفايات خطرة.
- ينبغي على مؤتمر الأطراف أن يتبنى المستويات الممكنة التالية من مستويات المحتوى المنخفض من الملوثات العضوية الثابتة

° مركبات ثنائي بنزو الديوكسين متعدد الكلور/مركبات ثنائي بنزو الفوران متعدد الكلور (PCDD/DF) + مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور الشبيهة بالديوكسينات (dl PCBs) - 1 جزء في المليار (1 ميكروغرام/كغ (TEQ/kg))

° الإيثر متعدد البروم ثنائي الفينيل (PBDE) - 50 ملغ/كغ كمجموع إجمالي

° الدوديكان الحلقي سداسي البروم (HBCD) - 100 ملغ/كغ

° البارفينات المكلورة قصيرة السلسلة (SCCP) - 100 ملغ/كغ

° حمض بيرفلورو الأوكتانويك (PFOA) - 0.025 ملغ/كغ

° حمض بيرفلورو الأوكتانويك (PFOA) والمواد المرتبطة به - 10 ملغ/كغ

° مجموع المواد الكيميائية من المواد الألكلية المشبعة بالفلور (PFAS) 10 ملغ/كغ

يجب إعطاء الأفضلية للتقنيات القائمة على عدم الاحتراق عند تدمير الملوثات العضوية الثابتة وذلك من أجل تفادي تقويض أهداف الاتفاقية من خلال الترويج لتكنولوجيات تؤدي إلى نفايات ملوثة بملوثات عضوية ثابتة منتجة بشكل غير مقصود، مثل الإحراق والانحلال الحراري.

مسودة الإرشادات التقنية المحدثة بشأن تحديد النفايات البلاستيكية المجهزة ليتم التخلص منها والإدارة السليمة بيئياً لها

- في حين تم إنجاز الكثير من العمل بشأن الإرشادات، فإنها لم تنضج بعد بما فيه الكفاية ليتم تبنيها في عام 2022، ويجب بذل مزيد من العمل حتى مؤتمر الأطراف في عام 2023.
- يجب إزالة إعادة التدوير الكيميائية بصفتها التكنولوجيا الأساسية لهذه التقنية (التغويز والانحلال الحراري) لأنها ليست من أفضل التقنيات المتاحة/أفضل الممارسات البيئية، حيث تعد هذه التكنولوجيا غير مثبتة تجارياً وتقنياً. إلى ذلك، لم يتم تضمين أي مراجع علمية لتبرير هذا الأمر. كما لا توجد أي بيانات بشأن التأثيرات البيئية لإعادة التدوير الكيميائية والتي تعد ضخمة.
- هناك حاجة لمزيد من العمل بشأن حالة الوقود المشتق من عدة أنواع من النفايات (RDFs) وفقاً لمعاهدة بازل وفيما إذا كانت المعاهدة تنظم ذلك النوع من الوقود بصفته نفايات يمكن نقلها عبر الحدود أو تنظر إليها كمنتج لا يخضع لأي تنظيم. لا يجب النظر إلى إحراق النفايات البلاستيكية كوقود على أنه إدارة سليمة بيئياً للنفايات البلاستيكية.
- في حين جرى تضمين بعض المعلومات حول بعض المواد الكيميائية التي تخضع للتنظيم في بعض الولايات القضائية، فإن هناك حاجة لمزيد من المعلومات حول مزيد من المواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في المواد البلاستيكية، كما تظهر ذلك الدراسات العلمية، وتأثيرها على مجرى إعادة التدوير، مثل الفلثات وثنائي الفينول.
- ينبغي تقديم مزيد من التفاصيل بشأن النسب المنخفضة من المواد البلاستيكية المعاد تدويرها وكذلك بشأن القابلية الحقيقية لإعادة تدوير المواد البلاستيكية في الإرشادات، عوضاً عن التركيز على الحالات النظرية.

الإرشادات التقنية بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات المكونة من الزئبق أو مركبات الزئبق أو المحتوية لهما أو الملوثة بهما

- تعد العتبة الخاصة بنفايات الزئبق من الصنف (C) قضية معلقة يجب أن يعتمدها مؤتمر الأطراف الخاص بمعاهدة ميناماتا.
- ينبغي أن يدعم مؤتمر الأطراف حداً يبلغ 1 ملغ/كغ.

الإرشادات التقنية بشأن الإحراق السليم بيئياً للنفايات الخطرة وغيرها من النفايات كما وردت في عمليات التخلص R1 و D10

- يجب أن تتضمن الإرشادات مشاكل تلوث الرماد وغير من مخلفات الإحراق بملوثات عضوية ثابتة وأن تتضمن نصاً يؤكد بأنه لم يتم "إيجاد حل" لانبعاثات الديوكسينات في المحارق الحديثة. ويشمل ذلك وجود نص حول المحارق التي تعمل في ظروف عمل غير اعتيادية (OTNOC)، مثل الإقلاع وتوقيف التشغيل وتجاوز المدخنة الخ.. حيث تكون انبعاثات الديوكسينات أعلى بكثير من الحالة الاعتيادية، ولكن لا يتم رصدها أو تنظيمها.
- لا يجب تضمين عبارات تروج للإحراق أو تحاول التخفيف من تأثيراته.

استعراض الملاحق لتقديم مقترحات تعديل محتملة في الملحق الرابع وفي المدخلات A1180 و B1110 في الملحقين الثامن والتاسع في اتفاقية بازل

- فحصت لجنة الخبراء بشأن استعراض الملاحق قضيتين أساسيتين وتبعتهما القانونية:

- عمليات التخلص المدرجة في الملحق الرابع - بشكل عام، تحديث وتحسين وصف عمليات التخلص

- تناسق صياغة المدخلات A1180 و B1110 (نفايات المكونات الكهربائية الإلكترونية أو الخردة) في الملحقين الثامن والتاسع.

- بالإضافة إلى ذلك، قدّم الاتحاد الأوروبي أيضاً مقترحات أثناء استعراض لجنة الخبراء لتعديل الملحق الأول والملحق الثالث، ومن المحتمل أن يجري تبنيهما في مؤتمر الأطراف في عام 2023.

- يجب دعم بذل مزيد من العمل لضمان أن تؤدي تلك التعديلات إلى حماية أمتن لصحة الإنسان والبيئة.

مقترحات غانا وسويسرا لتعديل الملحق الثاني والسابع والتاسع

- يسعى المقترح لإنشاء مدخل جديد لـ Y49 في الملحق الثاني بالنسبة لنفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية (WEEE) التي لا تعد خطرة. يعني ذلك إخضاع كافة نفايات المعدات الكهربائية والإلكترونية إلى إجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة التي نصت عليها اتفاقية بازل. تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) هذا المقترح والذي من شأنه أن يلتقط أحياناً كبيرة من النفايات الإلكترونية التي لولا ذلك لما خضعت للموافقة المستنيرة المسبقة وقد ينتهي المطاف بها في عمليات تخلص غير سليمة بيئياً.
- بالإضافة إلى ذلك، يجب إغلاق الثغرة الحالية المتمثلة في تصدير المعدات الإلكترونية ليتم "إصلاحها وإعادة استخدامها" بحيث تخضع لإجراءات الموافقة المستنيرة المسبقة.

مقترح الاتحاد الأوروبي لتعديل الملحق الرابع وبعض المدخلات في الملحقين الثاني والتاسع في اتفاقية بازل

- يقترح الاتحاد الأوروبي إعادة تنظيم الملحق الرابع وتقديم عناوين ومصطلحات جديدة.
- لا تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) المقترح بشكله الحالي، ولكن قد يصبح مقبولاً في حال وضع مصطلحات أوضح، ويمكن إدراج مختلف العمليات وفقاً لها.

مزيد من الاعتبارات حول النفايات البلاستيكية

- يستثني Y48 عدة أنواع من المواد البلاستيكية من متطلبات الموافقة المستنيرة المسبقة، بشرط أن تكون مخصصة لإعادة التدوير بطريقة سليمة بيئياً وأن تكون شبه خالية من التلوث ومن أنواع أخرى من النفايات.
- ولكن لا يمكن تحقيق تلك المعايير بالنسبة إلى منتجات الراتنج والتكثيف المعالجة والبوليمرات المفلورة:

- لا يمكن، أو من غير المرجح لحد بعيد، أن يتم استخراجها لدرجة تكون فيها "...شبه خالية من التلوث ومن أنواع أخرى من النفايات" بعد الاستخدام، لأنها تشكل أجزاء متكاملة من المنتجات، مثل الخشب الرقائقي وعوازل الأسلاك وبطانة الأنابيب.

- تعد منتجات الراتنج والتكثيف المعالجة مواداً متصلة بالحرارة، أي أنها تتصلب بشكل غير قابل للعكس، ما يعني أنه لا يمكن إعادة تدويرها بطريقة سليمة بيئياً.

- في بعض الحالات، يمكن إعادة تدوير خردة البوليمرات الفلورية التي يتم توليدها أثناء الإنتاج. ولكن لا ينبغي تصديرها، بل يجب إعادة تدويرها محلياً.

- يجب أن يسحب مؤتمر الأطراف الإعفاءات لمنتجات الراتنج والتكثيف المعالجة والبوليمرات المفلورة، كما يجب حذف القائمة المقابلة لذلك في الملحق التاسع.

الإبلاغ الوطني

- أشارت الأمانة العامة إلى أنه بحلول 8 شباط/فبراير من عام 2021، قدّم مائة وعشرة بلدان (تسع وخمسون بالمائة) تقارير عن عام 2017، بينما قدّم مائة وثلاثة بلدان (خمس وخمسون بالمائة) تقارير عن عام 2018، وقدم خمسة وثمانون بلداً (ست وأربعون بالمائة) تقارير عن عام 2019 وذلك من خلال نظام الإبلاغ الإلكتروني.
- تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) التحسينات التي طرأت على نظام الإبلاغ وتطوير الإرشادات بشأن الجرد.

إطار العمل الاستراتيجي

- ينبغي أن تفي الأطراف بالتزاماتها حيال الإبلاغ. هناك غياب في الإبلاغ لدى حوالي أربعين بالمائة من الأطراف، مما يجعل من الصعب تحديد فيما إذا كان قد تم تحقيق أهداف إطار العمل الاستراتيجي، وجعل الأمر صعباً للغاية فيما يخص تحديد توجهات في استجابة الأطراف حيال الاتجار غير المشروع في النفايات الخطرة.
- على ما يبدو، لا تمتلك سوى ستين بالمائة من الأطراف تشريعات تسن العناصر الأساسية لمعاهدة بازل.
- في عام 2017، لم يشر سوى اثنان وخمسون بالمائة من البلدان بأنها قد طورت وطبقت استراتيجيات أو خطط أو برامج وطنية تهدف إلى التقليل من توليد النفايات الخطرة وغيرها من النفايات وما يرافق ذلك من أخطار محتملة، على الرغم من التقديرات التي تفيد بزيادة توليد النفايات الخطرة بنسبة خمسين بالمائة بين عامي 2007 و 2015.
- ومع ذلك، فإن البيانات المتاحة حالياً بموجب المعاهدة كافية للوصول إلى النتيجة بأن الهدف 12.4 ضمن الهدف الثاني عشر من أهداف التنمية المستدامة (الإدارة السليمة بيئياً لكافة النفايات على امتداد دورة حياتها بحلول عام 2020) لم يتم الإيفاء به فيما يخص النفايات المنضوية تحت معاهدة بازل. وبشكل عام، يقدم الاستعراض صورة تتضمن إبلاغاً ضعيفاً وتطبيقاً تشريعياً غير مناسب وتطويراً للجرد يجعل من الصعب إمكان تحديد فيما إذا كان يتم تحقيق أهداف إطار العمل الاستراتيجي.

القواعد الإجرائية

- يجب أن تدعم الأطراف التشغيل الفعال للمعاهدة من خلال إزالة الأكواس في القاعدة 45.1 بغية السماح بإجراء تصويت بعد استنفاد كافة الجهود للوصول إلى إجماع. فمن شأن ذلك المساعدة في تفادي الوصول إلى طريق مسدود جراء بسبب طرف واحد أو عدة أطراف.

إدراج المواد الكيميائية في الملحق الثالث ضمن المعاهدة

- يجب أن تدعم الأطراف القوائم المقترحة للمواد الكيميائية التالية في الملحق الثالث ضمن المعاهدة:
- أسيتوكلور Acetochlor
- كاربوسلفان Carbosulfan
- أسبستس كريستال Chrysotile asbestos
- إيثر ديكابروموديفينيل Decabromodiphenyl ether
- فينثيون Fenthion (صيغ حجم فائق الانخفاض (ULV) بما يساوي أو ما هو أعلى من 640 غرام من المادة الفعال لكل لتر)
- الصيغ السائلة (المركبات القابلة للاستحلاب والمركبات القابلة للذوبان) التي تحتوي على ثنائي كلوريد الباراكوات بما يساوي أو ما هو أعلى 276 غرام لكل لتر، ما يساوي لأيون الباراكوات بما يساوي أو ما هو أعلى من 200 غرام لكل لتر)
- حمض بيرفلوروأوكتانويك (PFOA) Perfluorooctanoic acid، وأملأحه والمركبات المرتبطة به

عناصر مشتركة للمعاهدات الثلاث

التعاون والتنسيق

- من الأهمية بمكان أن تشارك الأطراف والأمانات العامة في معاهدات بازل وروتterdam وستوكهولم في عملية لجنة التفاوض الحكومية الدولية في اتفاقية المواد البلاستيكية، مع ملاحظة الملوثات العضوية الثابتة العديدة وغيرها من المواد الكيميائية الخطرة المستخدمة في المواد البلاستيكية.

تعويم النوع الاجتماعي

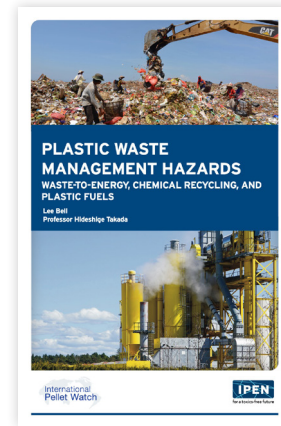
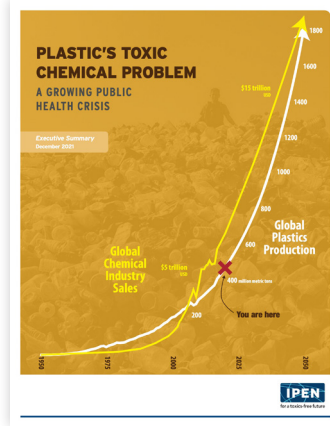
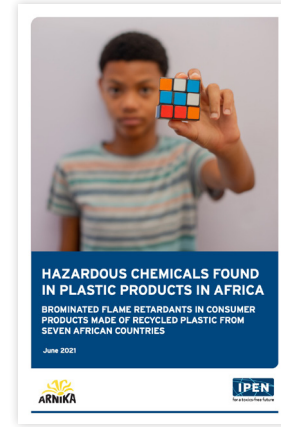
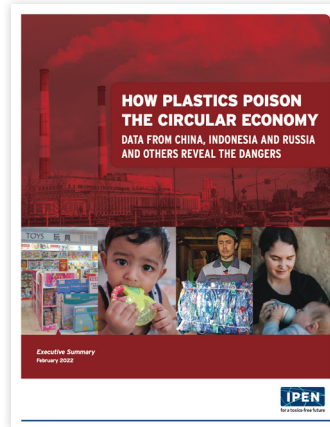
- يجب دعم الجهود المستمرة لزيادة العدالة القائمة على النوع الاجتماعي والمشاركة المتساوية واعتبار المرأة كمجموعة متأثرة على نحو خاص فيما يخص المواد الكيميائية والنفايات.

أوجه التآزر في منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخطرة؛

- يجب أن تقدم الأطراف في معاهدي روتردام وستوكهولم معلومات بشأن الحالات التي تحدث بها يخالف هاتين المعاهدتين، وجعلها متاحة على الموقع الإلكتروني للمعاهدتين.
- يجب أن تفي الأطراف في معاهدة بازل بالتزاماتها القانونية بعدم تصدير أو استيراد أي نفايات تعتبر غير قانونية بموجب المعاهدة. يجب أن تقوم الأطراف بالإبلاغ عن كافة الشحنات هذه.

المساعدة التقنية

- نظراً للمخزونات الكبيرة المتبقية من مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور وDDT وغيرها من الملوثات العضوية الثابتة، فإنه يتوجب على المراكز الإقليمية أن تجري تدريبات حول أساليب التدمير غير القائمة على الاحتراق والتي تفي بمتطلبات المعاهدة كأولوية مرتفعة.
- يجب أن تضاعف المراكز الإقليمية من مشاركة المنظمات غير الحكومية التي تعنى بالشأن العام والمجتمع المدني في عملها وذلك من خلال المشاركة المباشرة في تصميم المشاريع وتطبيقها. يجب تضمين هذا المعيار في تقييماتها وتقاريرها.
- يعد التدريب حول الإبلاغ الوطني وجمع بيانات الجرد أمراً حيوياً لتطبيق المعاهدة.



زوروا الموقع الإلكتروني للشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) لاطلاع على الأبحاث والمشاريع التي كشفت عن وجود مواد خطيرة في كافة مراحل دورة حياة المواد البلاستيكية. تتوفر بيانات حديثة من أفريقيا وآسيا ووسط أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية